مصباح كمال*: مقاربة لتاريخ التأمين في العراق: ملاحظات أولية

هذه الورقة نسخة معدلة ومحدثة من ورقة بنفس العنوان نشرت في مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 328، 2008 وبعدها في **مجلة التأمين العراقي** الإلكترونية
http://misbahkamal.blogspot.com/2009/04/328-2008-67-76.html

نشرت هذه النسخة في التأمين العربي، مجلة الاتحاد العام العربي للتأمين، العدد 166، سبتمبر/أيلول 2025

البحث والكتابة في تاريخ التأمين في العراق

نزعم أن تاريخ التأمين في العراق لم يكتب بعد، وأن ما كتب عنه لا يتعدى العرض السريع لبعض الجوانب الفنية والقوانين، وفي كل الأحوال يكون العرض مفصولاً عن البيئة الاقتصادية والسياسية. ولا ترقى الملاحظات التالية إلى دراسة تاريخية لعدم توفر المصادر وغياب المراجع، ولا هي سرد كرونولوجي لنشوء وتطور النشاط التأميني في العراق.

لا ندعي أننا نمتلك أدوات البحث التاريخي للقيام بما لم يقم به غيرنا من زملاء المهنة أو من الأكاديميين. لكن الأمل يحدونا أن يقوم أحدهم بهذه المهمة لوصل الحاضر بالماضي،[1] وتحليل تأثير التشريعات التأمينية على بنية السوق، والكشف عن مكانة النشاط التأميني في الاقتصاد العراقي. وما

[1] مصباح كمال، **التأمين: مقتربات تاريخية واقتصادية ومعاصرة** (بيروت: منتدى المعارف، 2022)، الفصل الأول، الأشكال الأولية للتأمين في العراق القديم، ص 13-38. يتناول هذا الفصل: نشوء التخطيط المالي الفردي؛ المشاريع المالية التشاركية، التجارة البحرية والأشكال الأولية للتأمين؛ التعويض عن الحوادث الشخصية؛ التأمين على الحياة؛ تحمل المسؤولية نيابة عن الغير (المسؤولية التبعية)؛ الاعتماد على النفس وتقليص دور الدولة في توفير المعاش التقاعدي؛ تجميع رأس المال وتنويع المخاطر؛ الاهتمامات الاقتصادية وتحفيز ابتكار التكنولوجيا المالية.

مصباح كمال، **مؤسسة التأمين: دراسات تاريخية ونقدية** (بيروت: منتدى المعارف، 2015)، الفصل الأول: النشأة والتاريخ المبكر للتأمين في العراق القديم، ص11-40؛ الفصل الثاني، نظرات تاريخية في التأمين، ص41-62.

أوراق تأمينية

يرجى من هذه الورقة هو تشجيع الغير على المساهمة في تجميع المصادر وتصنيف ودرس المعلومات والبيانات ذات العلاقة. وفي ظننا أن المساهمة يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة: كتابة المذكرات أو السير الذاتية، تصنيف ببليوغرافيا بالمطبوعات التأمينية (كتب ومقالات وأخبار متناثرة في الصحف والمجلات)، تجميع البيانات الإحصائية، مراجعة التقارير السنوية وسجلات وثائق التأمين والتعويضات في شركات التأمين (نفترض بأنها محفوظة وتحتاج لمن يكشف عنها)[2]، قرارات المحاكم في قضايا تأمينية، تحليل السياسة الاستثمارية لشركات التأمين، تطور التغلغل والكثافة التأمينية، العلاقة بين شركات التأمين الخاصة والدولة في ظل الأنظمة المختلفة، الإنتاج، دور المرأة العراقية في شركات التأمين، الآثار الاقتصادية والتنظيمية لقوانين التأمين، تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية .. الخ. وسيكون مفيداً جداً لو تم العثور على أول وثيقة تأمين للحياة أو الحريق أو غيرها من فروع التأمين صدرت في العراق من قبل إحدى شركات أو وكالات التأمين. وكل هذا يستدعي العمل على وضع أرشيف للتأمين في العراق.

لسنا هنا بصدد التعريف بالمصادر المختلفة التي يمكن الكشف عنها والبحث فيها، إضافة إلى المراجع المطبوعة،[3] لكننا نود الإشارة إلى أن بعض الكتابات في الشأن التأميني الحاضر تتحيز لصالح الاعتماد على الأرقام والمستندات والحقائق الجافة، ولا عيب في ذلك وهي مطلوبة في حد ذاتها لخدمة إشباع موضوع معين عرضاً وتحليلاً، لكننا ننسى أحياناً أن التكنولوجيا الأساسية في صناعة التأمين تتمثل بالبشر من الإداريين والفنيين من مختلف الاختصاصات والحقوقيين وغيرهم من العاملين فيه رجالاً ونساءً. إذا سلمنا بهذه الأطروحة يصبح سهلاً أن نتمنى على شيوخ التأمين

[2] هناك قوانين بشأن الحفاظ على الوثائق وإتلافها ومنها **قانون المركز الوطني للوثائق رقم 142 لسنة 1963**، و**قانون إتلاف الأوراق الرسمية رقم 141 لسنة 1972**، والتعليمات رقم 2 "تقييم الوثائق الخاصة بوزارة المالية" المنشورة في **الوقائع العراقية** - رقم العدد 2990 بتاريخ 1984/23/4 والصادرة بموجب **قانون الحفاظ على الوثائق رقم 70 لسنة 1983** وتشمل وثائق المؤسسة العامة للتأمين والمنشآت التابعة لها (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية).

[3] جمال عبد الرسول الدباغ، **من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 2000** (بغداد، 2002). الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: من-النتاج-المعرفي-العراقي-النسخة-النهائيةpdf.

فـي العـراق كتابـة سـيرهم الذاتيـة أو مـذكراتهم. وحسـب علمنـا لـم يقـدم إلا القليـل مـن العـاملين فـي قطـاع التـأمين علـى الكتابـة والنشـر فـي هـذا المجـال[4] فـي حـين نشـهد عـدداً متزايـدا مـن كتـب المـذكرات السياسـية التـي تسـاهم فـي إجـلاء مـا هـو معتم في تطور العراق السياسي.[5]

---

[4] هناك بعض الاستثناءات نذكر منها الآتي:
بهاء بهيج شـكري، **بحوث في التأمين** (عمان: دار الثقافة، 2012)، فصـل "البحث التمهيدي: تجربتي مع التأمين،" ص 15-82.
تيسـير التريكي ومصـباح كمال، **حوار مع رائد في إعادة التأمين: الدكتور مصـطفى رجب** (بيروت: منتدى المعارف، 2020).
فؤاد عبدالله عزيز، ثلاثة عقود في شـركة التأمين الوطنية (مخطوط، 2017)، لم ينشـر حتى الآن رغم متابعتنا مع المؤلف المقيم في البحرين.

مصباح كمال، **شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها** (نور للنشر، 2018)

بهاء بهيج شكري، **رسائل في تاريخ التأمين في العراق**، إعداد وتحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2021)

عبد الباقي رضـا، **رسـائل في السـيرة الذاتية والتأمين**، إعداد وتحرير: مصـباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2022)

وقد نشـرنا بعض المسـاهمات ككراسـات في اسـتذكار بعض الراحلين ممن عملوا في قطاع التأمين، ضـمّت دراسات تقييمية ومنها:
في اسـتذكار د. سـليم الوردي، 26 أيار 1942-27 كانون الأول 2015، إعداد وتحرير: مصـباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2016)
في اسـتذكار الأسـتاذ بديع أحمد السـيفي، 1926-2018، إعداد وتحرير: مصـباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2019)
في استذكار عطا عبد الوهاب، 1924-2019، إعداد وتحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2019)
في اسـتذكار مؤيد الصـفار، 1939-1992، مسـاهمة في تقييم مكتتب قدير في أعمال التأمين الهندسـي، إعداد وتحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2022)
في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021، إعداد وتحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2022)

[5] في بحث عن موضوع في الشبكة العنكبوتية قرأنا عرضاً لكتاب عبد الكريم محمد رؤوف القطان، **مذكرات من جنوب العراق. من الطفولـة إلى المنفى** (بيروت: دار السـاقي، 2005) بقلم نضـير الخزرجي (http://www.annabaa.org/nbahome/nba81/027.htm) يذكر فيه بعضاً من تجربة القطان بعد أن ذكر بأنه [القطان] كان في نيويورك في رحلة عمل خاصـة بشـركة التامين التجاري العراقية. ما نتمناه هو التوسـع في الذاكرة. كم كان مفيداً للباحث لو تعرفنا على عمل القطان، وهو الاقتصـادي، في هذه الشـركة. لم نطلع على كتابه بعد.

أدب السيرة آخذ في الانتشار في العراق وقام أكاديميون وغيرهم بالبحث في سيرة العديد من السياسيين العراقيين لكن الاهتمام بالسيرة لم يتوسع ليشمل دراسة مفكرين اقتصاديين وقانونيين دونكم من عمل في بناء قطاع التأمين. وكنا قد اقترحنا على أحد زملائنا كتابة ما يشبه السيرة العملية لبعض العناصر التي لعبت دوراً في الارتقاء بصناعة التأمين من خلال مواقف معينة أو رسم سياسات عملت في التطبيق على دعم الصناعة وسياسات أخرى كانت آثارها سلبية. لكن هذا الاقتراح لم يلق الاستجابة. قد يتحرج العديد في الكتابة بهذا الشأن تحاشيًا لإثارة الحساسية لكن وسيلة التغلب على الحرج هي اتخاذ موقف أكاديمي موضوعي صارم عند الحديث عن الأشخاص في إطار البيئة التي كانوا يعملون فيها.

قد لا يختلف وضع سوق التأمين العراقي بهذا الشأن عن غيره من الأسواق العربية لكننا نطمح أن يتولى أحدنا هذه المهمة ليكون من بين الأوائل في سد ثغرة البحث في تاريخ التأمين في العراق.[6] هل أننا حالمون إن قلنا أن مشروع كتابة تاريخ التأمين يمكن أن يدخل في برنامج عمل جمعية التأمين العراقية؟ إن كان ذلك متعذراً، وهو ما لا نرجوه، أو ليس بمكنة الشركات العامة الثلاث أن تكلف من يقوم ببحث وكتابة تاريخ كل منها؟ عمر شركة التأمين الوطنية يزيد على نصف قرن (تأسست سنة 1950) وكذلك عمر الشركة العراقية للتأمين (تأسست سنة 1959) وشركة إعادة التأمين العراقية (تأسست سنة 1960). ألا يستحق ما يزيد عن نصف قرن من الاستمرارية في العمل توثيقاً تاريخياً موضوعياً؟ لم نذكر هنا شركات التأمين الخاصة لأنها حديثة العهد (تأسست أول شركة خاصة سنة 2000)[7] بعد أن أُنهي

[6] مصباح كمال، "مداخلة حول تحديث البحث في التأمين وتاريخه في العالم العربي" **التأمين العربي**، العدد 99، 2008.

الفقر في دراسة النشاط التأميني لا يقتصر على العراق بل هو حالة عامة في العالم العربي، فلو تفحصنا **فهرس مجلة المستقبل العربي** لن نعثر على ذكر للتأمين. راجع على سبيل المثال: **فهرس مجلة المستقبل العربي من السنة الأولى حتى السنة الثلاثين، أيار/مايو 1978- نيسان/أبريل 2008** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2008).

[7] جاء تأسيس شركات التأمين الخاصة بفضل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997.

وجود شركات التأمين الخاصة بقرارات التأميم سنة 1964 وهي التي تأسست في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. ولكن هل تدفع حمية من يود الدفاع عن القطاع الخاص التحرك نحو المساهمة في كتابة تاريخ التأمين أو بعضه؟ هناك أُسر تجارية عراقية ساهمت في تأسيس شركات خاصة لم يقم أحد أفرادها بتأرخة دورها الاقتصادي أو دورها في الحياة العامة، ولم ينهض مؤرخ أكاديمي ببحث دور مثل هذه الأسر عن كثب غير ما قام به الباحث الفلسطيني المرحوم حنا بطاطو.[8] كما أن عمل المرأة في مجال التأمين لم يخضع للبحث.[9]

نزعم أيضاً أن التأمين كفكرة أو آلية للتعامل مع الأخطار، أو ممارسة مهنية، أو نشاط اقتصادي متميز في العراق لا يجد له حضوراً في مجالات عدة: في برامج الأحزاب السياسية،[10] وفي الصحافة، والدراسات الاقتصادية. وإن وجد له مكاناً، كما هو الحال في الصحافة أحياناً، فإنه يفتقر إلى العرض الجيد كما يفتقر إلى التحليل.[11] أما الإشارة في الدراسات الاقتصادية للتأمين فهي عابرة إذ لا يتوقف الكُتّاب عندها رصداً وتحليلاً رغم الدور الاقتصادي

[8] حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1992 1).

كان لنا مساهمة متواضعة في دراسة نقدية لدور يهود العراق في النشاط التأميني في كتاب **البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني، 1920-1970** (مكتبة التأمين العراقي، 2023). الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: Iraqi-Jews-and-Insurance-Book.pdf وقد تركز الدور على تأسيس وكالات (وليس شركات) للتأمين وخاصة في ثلاثينيات القرن الماضي.

[9] **المرأة في قطاع التأمين العراقي**، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2022). الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: Researching-Women-in-Iraq-Insurance.pdf

[10] كانت لنا مساهمة بهذا الشأن في كتاب **الأحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوعة حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجًا** (مكتبة التأمين العراقي، 2016)

[11] قمنا بتحليل عينة صغيرة جداً من أخبار التأمين في الصحافة التي وقعت بأيدينا في مقالة نشرناها في مدونة *Iraq Insurance Review* تحت عنوان: **"أخبار العراق التأمينية في الصحافة" يمكن قرأتها باستعمال الرابط التالي:** http://misbahkamal.blogspot.com/2008_07_01_archive.html

المتوقع من صناديق التأمين في المساهمة في التنمية الاقتصادية.[12] ونحن نميل في تفسير هذه الحالة إلى أن شحة الإشارة والمعالجة للتأمين في الأدبيات الاقتصادية يعود إلى المكانة المهيمنة للريع النفطي في الاقتصاد العراقي وعدم الاهتمام بالدور الاقتصادي الكامن للأموال المتجمعة لدى شركات التأمين وسبل تعظيمها وتدويرها لأغراض الاستثمار، معترفين في نفس الوقت بضآلة الموارد المالية التي ينتجها قطاع التأمين ومساهمته في توفير فرص العمالة، مثلاً، مقارنة بالقطاع النفطي، ولذلك فهو لا يلقى عناية الباحثين.

لكن التأمين يجد له حضوراً قانونياً يكاد أن يكون طاغياً، فهناك عدد كبير نسبياً من القوانين التي صدرت منذ ثلاثينيات القرن العشرين والتي تنظم تأسيس وترخيص وعمل شركات التأمين، وتنظيم سوق التأمين والرقابة عليها، إضافة إلى مجموعة من القوانين والتعليمات التي تنظم أنماطاً معينة من التأمين (الضمان) لقطاعات معينة خارج سوق التأمين التجاري. نقول هذا وفي بالنا القوانين الخاصة بصناديق ضمان موظفي الدولة، أطباء

[12] علقنا على هذا الوضع في دراسة سابقة مصباح كمال: "التأمين في العراق وعقوبات الأمم المتحدة"، نشرت كمساهمة في الكتاب الجماعي **دراسات في الاقتصاد العراقي** (لندن: المنتدى الاقتصادي العراقي، 2002) نقتبسها كما يلي:

"كانت النتيجة المباشرة للحرب ونظام العقوبات شل الاقتصاد العراقي في جميع قطاعاته الإنتاجية والتوزيعية والخدمية. يقول د. محمد علي زيني: "ولم يقتصر انهيار الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات السلعية، فقد انهار في سنة 1991 إلى أقل من النصف الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الإنتاجية والتوزيعية، حيث ضمرت ضموراً شديداً كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والمؤسسات المالية والتأمين." محمد علي زيني، **الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين** (لندن: مؤسسة الرافد للنشر، 1995)، الفصل الثاني عشر: النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الثانية، ص 364-423.

وذكرنا في هامش دراستنا (ص 79، الهامش 18 ص 92) أن "هذه الإشارة اليتيمة للتأمين هي الوحيدة التي استطعت رصدها في الأدبيات الاقتصادية المتوفرة لدي. ولعل مرد ذلك أن قطاع التأمين لا يرقى في أهميته إلى قطاع النفط المهيمن على تفكير الاقتصاديين العراقيين. وحتى العاملين في قطاع التأمين لم يدرسوا أهميته في المساهمة في الحفاظ على الثروات الوطنية (أي المساهمة في تجديد الأصول المتضررة من خلال تمويل التصليحات أو الاستبدال)، وكذلك دوره كوسيلة ادخارية فعّالة (وخاصة تأمينات الحياة)، والمساهمة في تكوين رأس المال، وإمكانية توفير فرص كبيرة للعمالة، وأخيراً دوره الحضاري في التقليل من النزاع الاجتماعي وتحويل عبء الاختلاف بين الأفراد إلى شركات التأمين (كما في تأمين المركبات). وبعبارة أخرى، فإن دور التأمين في التنمية الاقتصادية لم يلقَ ما يستحقه من عناية الباحثين."

راجع أيضًا مصباح كمال، **التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية** (مكتبة التأمين العراقي، 2014).

الأسنان، والصيادلة، والجمعيات الفلاحية، والمعلمين، وقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، والرعاية الاجتماعية .. الخ. ولم يلقَ هذا النمط من التأمين غير التجاري دراسة متخصصة تحت عنوان ما يعرف بالتأمين الاجتماعي واقتصادياته. ويمكننا القول، من باب التعميم، إن اقتصاديات قوانين التأمين ذاتها لم تلق عناية الباحثين في العراق إذ أن الكلفة الاقتصادية لتطبيق القوانين وآثارها الاقتصادية (على سبيل المثال، دراسة تمويل صندوق الضمان الاجتماعي أو الآثار الاقتصادية لقوانين التأمين الإلزامي على حوادث السيارات) قد تكون مضمرة في ذهن الشارع، لكنها لا تترجم في دراسات مستقلة. وقد آن أوان الانتباه لهذا الأمر وترويج البحث العلمي في مصادر تمويل ما يُشرّع من قوانين وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية وغيرها من نتائج منظورة وغير منظورة.

البحث في الاقتصاد الجزئي والكلي للتأمين في العراق من منظور تاريخي

يقودنا هذا العرض السريع إلى تأكيد جانب آخر يكاد أن يكون مفقوداً في الدراسات التأمينية في العراق ونعني به الاقتصاد الكلي والجزئي للتأمين ليس فقط من المنظور النظري وإنما في تطوره التاريخي. ويمكن رسم ملامح دراسة النشاط التأميني ضمن التاريخ الاقتصادي له باستحضار عناوين معروفة في الدراسات النظرية للتأمين نجملها كما يلي.[13]

الاقتصاد الجزئي للتأمين

- الدور الاقتصادي للتأمين في تجميع واستثمار الأرصدة النقدية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.
- التأمين كخدمة منتجة للدخل (التفريق بين قطاع إنتاج المنتجات المادية وقطاع إنتاج الدخول).
- عرض التأمين: القيود الاكتتابية، القيود الرقابية، التكاليف الثابتة والمتغيرة، العرض في المدى القصير والمدى الطويل، وفورات الحجم.

13 الأفكار الواردة هنا مستلة من:
Irving Pfeffer & David R Klock, *Perspectives on Insurance* (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall Inc, 1974) p 219-270.

- الطلب على التأمين: العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية، العوامل الشخصية.
- سعر التأمين ومحدداته السوقية (المنافسة بين الشركات، العرض والطلب، القدرات الاستيعابية للشركات) والقانونية (أسعار التأمين الإلزامي كما هو الحال في بعض البلدان ومثالها التأمين الإلزامي على السيارات).

الاقتصاد الكلي للتأمين

- الناتج الوطني الإجمالي ومساهمة قطاع التأمين.
- التأمين على الحياة كوسيلة ادخارية: مؤمنو التأمين على الحياة كوسطاء ماليين، مزايا التأمين على الحياة كوسيلة للتوفير/الادخار، فرادة التأمين على الحياة كوسيلة ادخارية، استقرار الوسيلة الادخارية في التأمين على الحياة.
- الاستثمار: طبيعة الاستثمار في التأمين على الحياة وفي غير الحياة.
- العمالة والنشاط التأميني.
- إعادة توزيع الدخل.
- التضخم ودورة الأعمال.
- التغيير السكاني وأثره على الطلب على التأمين.
- السياسة المالية: الإنفاق العام/الحكومي، الضرائب، الرقابة/السيطرة/الإقناع الأخلاقي.
- السياسة النقدية: أدوات السياسة النقدية، تأثير السياسة النقدية على قطاع التأمين.
- التجارة الدولية وميزان المدفوعات.

وتحتاج مثل هذه الدراسة الجمع بين طرائق البحث التاريخي، والأساليب الإحصائية في البحث والاستعانة بالنظريات الاقتصادية في فهم نشوء وتطور النشاط التأميني وتطبيق ذلك، حسب الحاجة والمعطيات المتوفرة، كمثال، على بنية السوق (شركات خاصة وعامة للتأمين المباشر وإعادة التأمين، وصناديق التأمين خارج السوق التجاري للتأمين، والكيانات الرقابية المنظمة لسوق التأمين، والجمعيات المهنية التأمينية) وخضوع السوق للمنافسة أو الاحتكار وتأثره بالمتغيرات التي تحصل في سوق التأمين العالمي، إضافة إلى الآثار المترتبة على الأعراف والقيم الاجتماعية والموروث الديني .. الخ.

إن دراسة التاريخ الاقتصادي للتأمين في العراق، رغم العمر القصير لنشاط التأمين في العراق، كفيلة أيضاً بأن تكشف لنا العلاقة القائمة بين النظام السياسي (سلطة التشريع) والنظام الاقتصادي وتكييفه لطبيعة النشاط التأميني. القانون لا يؤسس النشاط بل هو انعكاس لهذا النشاط ومتى ما قامت العلاقة بينهما يأخذ القانون بالتأثير على هذا النشاط. ولعل خير مثال على ذلك تشريعات التأمين الإلزامي على السيارات في مختلف البلدان إذ تضع هذه القوانين الضوابط السعرية للتأمين ونطاق التغطية وحماية الطرف الثالث الخ.

مراحل في تطور التأمين في العراق

في ما يلي نقدم محاولة أولية لتحقيب تاريخ التأمين العراقي تخلو من التفاصيل بأمل أن يقوم غيرنا بالبحث فيها. ويمكن تعديل هذه المحاولة بربط تاريخ التأمين بصدور أول قانون للتأمين في العراق (1936)،[14] تأسيس أول شركة تأمين عراقية خاصة (1946)، تأسيس أول شركة تأمين مملوكة للدولة (1950)، دور القانون الجديد لتنظيم أعمال التأمين (1960)، تأميم شركات التأمين (1964)، تأميم النفط وتطور قطاع التأمين (1972-1980)، حروب النظام الشمولي وبدء تآكل قطاع التأمين (1980-2003)، الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 وتداعياته)، صدور قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005 الذي قامت سلطة الاحتلال بصياغته (او بالأخرى انتحاله من قانون التأمين الأردني لسنة 1999 مع بعض التحويرات).

[14] يضمُّ بعض الكتاب العراقيين قانون شركات الضمان (أي السيكورتاه) لسنة 1905 العثماني إلى القوانين العراقية الناظمة لنشاط التأمين ومنهم: طالب المصرف، **قوانين التأمين** (بغداد، 1970)، ص 4-7؛ بديع أحمد السيفي، **الوسيع في التأمين وإعادة التأمين: علمًا وقانونًا وعملاً** (بغداد، د. ن.)، ج1، ص 243-244.

قمنا بدراسة هذا القانون في كتابنا **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (بغداد، شركة التأمين الوطنية، 2011)، ص 28-38.

فترة ما قبل الاستقلال

في الفترة السابقة للاستقلال الحقيقي، عندما كان العراق تحت الاحتلال الإنجليزي، كان النشاط التأميني مقصوراً على فروع ووكالات[15] شركات التأمين الأجنبية (Provincial Insurance Company, Guardian Assurance Company) بدأتا العمل في العراق سنة 1920)، وربما كان هذا امتداداً لما كان قائماً قبل الاحتلال حيث كانت الشركات الأجنبية تعمل بموجب الامتيازات الممنوحة لها في العهد العثماني. وقتها لم يكن الطلب الوطني على الحماية التأمينية في العراق فعّالاً بسبب غياب الصناعة الحديثة (وسيادة الانتاج الحرفي) والاعتماد الأساسي على الانتاج الزراعي. ويشهد تاريخ التأمين على المستوى العالمي أن تطور التأمين كان معتمداً على التجارة الخارجية (التأمين البحري) وعلى تحوّل المانيفكتورات إلى الصناعة الحديثة ونهوض طبقة اجتماعية تتمتع بالثراء وتعمل على الحفاظ عليه من خلال التأمين.

وقد تغير الوضع التأميني قليلاً مع صدور قانون شركات التأمين رقم 74 لسنة 1936،[16] من خلال وضع ضوابط معينة على عمل الشركات مما يؤشر على تطور في التجارة وفي الصناعة والتكوينات الطبقية الجديدة في العاصمة بغداد والمدن الرئيسية الأخرى التي شهدت نمواً سكانياً وعمرانياً.

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومع نمو الإمكانيات المالية للرأسمالية الوطنية، تمَّ تشكيل أول شركة تأمين عراقية (شركة الرافدين للتأمين) برأسمال عراقي 40% وأجنبي 60%. ومع نمو الريع النفطي وتأسيس مجلس الإعمار (1950) دخلت الدولة لأول مرة حقل التأمين

[15] مصباح كمال، "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق،" **مجلة التأمين العراقي** الإلكترونية، أيار/مايس 2012 http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/05/1936-19-2012-1936-1936-883.html

[16] مصباح كمال، "إطلالة على بواكير التأمين والرقابة على النشاط التأميني في العراق،" مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد331، 2009. نشرت أيضًا في **مجلة التأمين العراقي**: https://misbahkamal.blogspot.com/2009/09/331-2009-44-52.html

بتأسيس شركة التأمين الوطنية سنة 1950 (بدأ العمل الحقيقي للشركة سنة 1952).

وشكّلت ثورة تموز 1958 انعطافة مهمة في تطور التأمين في العراق إذ تأسست شركتان عراقيتان خاصتان: شركة بغداد للتأمين سنة 1958 وشركة التأمين العراقية سنة 1959. تبع ذلك تأسيس شركات خاصة أخرى (شركة الاعتماد للتأمين، شركة التأمين التجاري، شركة تأمين الرشيد). وفي سنة 1960 تأسست شركة إعادة التأمين العراقية (شركة مختلطة كما كان المراد إلا أن القطاع الخاص لم يكتتب برأسمال الشركة) في محاولة وطنية لتعزيز سوق التأمين وتطوير قدراته الذاتية والحد من تصدير العملة الصعبة لشراء حماية إعادة التأمين من الخارج. وكان ذلك متناغماً مع المنهج الاقتصادي الذي ستركز عليه منظمة الأونكتاد خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وهكذا شهدنا تزايد تأسيس شركات عربية لإعادة التأمين.

تأميم قطاع التأمين

جاءت قوانين التأميم في تموز 1964، التي شملت شركات التأمين (وحتى الوكالات)، لتجهز على القاعدة الاقتصادية الضعيفة للرأسمالية الوطنية إذ لم تكن هناك ضرورة اقتصادية أو سياسية للتأميم وإنما جاء التأميم تقليداً لما جرى في مصر وهرولة نحو تطبيق مواقف إيديولوجية شعاراتية. ما ترتب على تأميم شركات التأمين من نتائج على بنية سوق التأمين وتطوره اللاحق، سلبياً أو إيجابياً، يستحق الدراسة الموضوعية المتأنية قبل الاستغراق في إطلاق الأحكام، ونكتفي هنا بالقول إن السوق في هذه المرحلة أصبح حكراً على ثلاث شركات متخصصة هي شركة التأمين العراقية (تأمينات الحياة)، شركة التأمين الوطنية (التأمينات العامة) وشركة إعادة التأمين العراقية (إعادة التأمين).[17]

[17] لم يحظ موضوع تأميم قطاع التأمين إلا بدراسة يتيمة واحدة: مصباح كمال، "تأميم قطاع التأمين في العراق 1964: مقدمة نقدية،" **التأمين العربي**، العدد 109، حزيران/يونيو 2011.

قطاع التأمين بين الازدهار والتآكل

مع تعاظم الريع النفطي بعد تأميم شركات النفط الأجنبية (1972-1975) أزداد الطلب على التأمين، وخاصة التأمين البحري على البضائع والتأمين الهندسي على المشاريع،[18] ليسجل أرقاماً قياسية في فترة ما يسمى "خطة التنمية الانفجارية" التي اختطت منهج القفز على المراحل، وهي ذات الفترة التي شهدت تعزيز النظام الاستبدادي الإرادوي في إدارة الاقتصاد الوطني وتعزيز نهج الدولة الريعية وإعادة التوزيع الطبقي لموارد الدولة لبناء نظام الاستبداد الحزبي والعشائري العائلي.

إن تحليل إحصائيات هذه الفترة يمكن أن يلقي ضوءاً على مدى ارتباط التوسع في أعمال التأمين باستخدام معيار الكثافة التأمينية (الإنفاق الفردي على شراء الحماية التأمينية، أي إجمالي أقساط التأمين منسوباً إلى عدد السكان) ومعيار التغلغل التأميني (نسبة دخل أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحديد أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلّ ذلك على أن نمو قطاع التأمين يفوق سرعة نمو الاقتصاد الوطني) كنتيجة لهذه السياسة الاقتصادية أو انعكاساً للجهود الذاتية لشركات التأمين.

شهدت بدايات الثمانينيات إصدار قانون التأمين من حوادث السيارات رقم 52 لسنة 1980[19] وكانت وقتها خطوة متقدمة جداً قائمة على مبدأ افتراض

[18] في حوار مع الخبير في إعادة التأمين جان شويري أشاد بأهمية سوق التأمين العراقي بالنسبة لشركة ميونيخ ري التي كان يعمل فيها وعن دورها القيادي في إطار إعادة التأمينات الهندسية. "إن تطوير علاقاتنا كان قائماً بالدرجة الأولى على الثقة المتبادلة بين القائمين على التأمين في العراق وبين المسؤولين عن هذه السوق في شركة ميونيخ ري ومن ضمنهم الأمير بورخارد وأنا. من الجدير بالذكر ان رقم أعمال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 1980 كان في حدود 500 مليون مارك وكانت حصة السوق العراقي منه تعادل 180 مليون مارك [ما يعادل 36% تمثل حوالي 100 مليون دولار]. راجع: تيسير التريكي ومصباح كمال، **ذاكرة التأمين العربي: حوارات**، (بيروت: منتدى المعارف، 2019)، الجزء الأول، فصل الحوار مع جان شويري، ص 81-82.

ومما ذكره أيضًا: "كان السوق العراقي يتميز بالنسبة لي بعدة صفات رئيسة هي: عمق المعلومات الفنية، العمل على أسس سليمة، الحفاظ على الكلمة وبعد النظر في التعاطي مع معيدي التأمين. برأيي إن العراق يأتي على رأس الأسواق العربية التي قدمت نماذج للنجاح لعل أسطعها هي شركة التأمين الوطنية."

[19] قبل ذلك صدر قانون التأمين الإلزامي رقم 205 لسنة 1964.

المسؤولية عن الضرر تجاه الطرف الثالث (اقتصر على الإصابات البدنية بضمنها الوفاة) دون الاعتماد على إثبات المسؤولية التقصيرية لسائق المركبة. كما شهد أيضاً ميلاد الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب الذي جاء كرد فعل على الزيادات الكبيرة في تأمين أخطار الحرب على السفن المتجهة إلى الخليج. لكن حروب النظام (الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 وغزو الكويت 1990) وما تبعها من عقوبات اقتصادية فرضها مجلس الأمن الدولي (1990-2003) عملت على تآكل قطاع التأمين العراقي وهبوط قيمة الأصول المالية المتجمعة لديه، وخسارته لحماية إعادة التأمين الدولية، ووقف التأمين في كوردستان العراق بعد سحب المؤسسات الرسمية من الإقليم، وتهجير الكفاءات بحجة التبعية .. الخ.

مما يحسب لصالح قطاع التأمين في سنوات الحصار الظالم ومع توقف حماية إعادة التأمين الدولية التنسيق بين شركات التأمين والإعادة العراقية للاستمرار بالاكتتاب بالأعمال وبالنسبة للمخاطر الكبيرة، كالمصافي النفطية، فقد كان التأمين مقترنًا بوضع حد أعلى للمسؤولية. وكان ذلك خطوة مهمة إلا أن قيمتها ضاعت مع ازدياد انخفاض قيمة الدينار العراقي وعدم القدرة على استيراد قطع الغيار أو الخبرة الفنية

إعادة هيكلة السوق

وبحلول 1997 تحوّل النظام الاستبدادي نحو وضع قوانين تسمح بعمل القطاع الخاص من خلال قانونين جديدين للشركات: قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997. واعتماداً على القانون رقم 21 بدأت أول شركات التأمين الخاصة عملها سنة 2000. وقبلها في أواخر الثمانينيات ألغيت المؤسسة العامة للتأمين، وألغي تخصص شركة التأمين الوطنية (التأمينات العامة) والشركة العراقية لتأمين الحياة (تأمينات الحياة).

قطاع التأمين منذ الاحتلال الأمريكي

ازداد عدد شركات التأمين الخاصة (أزيد من ثلاثين شركة تتنافس على إجمالي أقساط بالكاد تبلغ نصف مليار دولار أمريكي في الوقت الحاضر) بعد سقوط النظام الشمولي في نيسان 2003 إلا أن دورها وحجم أعمالها ما زال ضعيفاً، والعديد منها يفتقر إلى الكوادر الفنية.

وجاء قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 ليعكس منهج الليبرالية الجديدة المحمول إلى العراق على المدافع الأمريكية وهو قانون من صنع أمريكي بامتياز رغم توقيع رئيس الوزراء العراقي عليه في حزيران 2005.[20] وبفضل هذا القانون تم تأسيس ديوان التأمين العراقي (أول جهاز متخصص للإشراف والمراقبة على قطاع التأمين رغم قصوره في أداء مهامه في السنوات الأولى بعد التأسيس)[21] وجمعية شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق. ومع مرور الوقت، واعتماداً على الدستور العراقي الذي أقر في استفتاء 15 تشرين الأول 2005، كان من المؤمل أن يتشكل سوق تأميني فيدرالي رغم أن الواقع الحالي لم يرتقي إلى ما هو مرتجى.[22]

ويرتبط هذا الموضوع بمهمة إعادة النظر في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وتعديل بعض الأحكام الضارة لهذا القانون التي لا تنسجم مع

[20] كتبنا غير مرة عن قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 من منظور نقدي يبرز سلبياته وإيجابياته وبعضها منشور في **الثقافة الجديدة** (العدد 319، 2007) والمدونة الإلكترونية **مجلة التأمين العراقي** *Iraq Insurance Review*
http://misbahkamal.blogspot.com/2008_07_01_archive.html

للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييك ودراسات نقدية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014.

مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2013)

[21] مصباح كمال، **ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي** (مكتبة التأمين العراقي، الطبعة الإلكترونية الأولى 2021؛ الطبعة الإلكترونية الثانية 2023)

[22] أنظر بهذا الشأن الدراسات التالية للكاتب في **مجلة التأمين العراقي** الإلكترونية:

"ضوابط تنظيم أعمال التأمين في إقليم كوردستان العراق: ملاحظات نقدية"
"متى تستطيع شركات التأمين العراقية العمل في إقليم كوردستان العراق؟"
http://misbahkamal.blogspot.com/2008_02_01_archive.html

"التأمين في كوردستان العراق بين حكومة الإقليم والدولة الفيدرالية"
http://misbahkamal.blogspot.com/2008_03_01_archive.html

مصالح شركات التأمين العراقية. ويثير هذا الموضوع أيضاً ضرورة العمل على إجراء التأمين مع شركات تأمين مسجلة في العراق لوقف تسرب أقساط التأمين إلى الخارج وذلك من خلال وقف التجاوز الفظ لشركات التأمين العراقية، من قبل الشركات الأجنبية التجارية والصناعية العاملة في العراق والمؤسسات الحكومية وحكومة إقليم كوردستان، شركات التأمين العراقية أولى بها، لبناء قطاع تأمين فيدرالي وطني.

هناك بعض الإشكاليات التي تكتنف نشاط التأمين في العراق ومن بينها اشتداد المنافسة غير الفنية بين شركات التأمين العامة والخاصة، وعدم التوازن في الاكتتاب بين هذه الشركات، والمشاريع المضطربة لإعادة هيكلة سوق التأمين (والمعني بها خصخصة شركات التأمين العامة أو دمجها)، وضعف الكوادر الفنية، وتدني حجم أقساط التأمين المكتتبة[23] وبعض حالات الفساد الإداري (في تعيين مدراء الشركات العامة) والمالي (في تنظيم عقود غير سليمة للتأمين). ويعمل ديوان التأمين منذ بضع سنوات على إعادة تنظيم وضبط نشاط التأمين للحد من تجاوز التعليمات والممارسات غير السليمة

هذه باختصار بعض الملامح عن تطور قطاع التأمين العراقي خلال ما يزيد عن نصف قرن، وقد عرضناها كمحاولة أولية لتحفيز البحث في تاريخ قطاع التأمين ضمن ارتباطه بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، وقد نعود إليها بعد توفر بعض المراجع.

20 أبريل/نيسان 2025

* كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

http://iraqieconomists.net/ar/

[23] حاولنا دراسة بعض هذه القضايا، على سبيل المثل كتابنا **دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق** (مكتبة التأمين العراقي، 2020).

الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي (مكتبة التأمين العراقي، 2022)